



برنامج سلطة دبي للخدمات المالية لمنع الجرائم المالية

تقرير مكافحة غسل الأموال لعام 2018

المحتويات



03	كلمة الرئيس التنفيذي
04	المقدمة
05	عمليات تطوير السياسات
06	كيف يتطور النهج الإشرافي لمكافحة غسل الأموال
07	نهج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة القائم على تقييم المخاطر
07	عمليات مراجعة مكافحة غسل الأموال المستهدفة
08	عمليات مراجعة مكافحة غسل الأموال لملفات العملاء المستهدفة
08	عمليات المراجعة القطاعية والموضوعية
09	الفعاليات التوعوية
09	التحقيقات
09	تحديثات عامة
10	البيان المالي السنوي لمكافحة غسل الأموال:
16	تطلعاتنا

تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية بمساندة دولة الإمارات العربية المتحدة للوفاء بالتزاماتها بصفتها جزءاً من المجتمع الدولي، وذلك من خلال محاربتها المستمرة للجرائم المالية. ولقد قمنا بمشاركة التقييم الوطني الإماراتي للمخاطر مع المجتمع الخاضع للتنظيم من قبلنا، كما أننا نستخدم هذا التقييم في وضع برنامج خاص بنا لمنع الجرائم المالية. ويلخص هذا التقرير بعض من العناصر والنتائج الرئيسية التي يتضمنها برنامجنا لمنع الجرائم المالية لعام 2018.

ولقد كانت مكافحة الجرائم المالية هدفاً رئيسياً وضمن الأولويات القصوى لسلطة دبي للخدمات المالية منذ تأسيس مركز دبي المالي العالمي. وانطلاقاً من هذا الدور، ركزت السلطة جهودها على تحقيق الامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي. وإضافة إلى ذلك، تلتزم السلطة أيضاً بضمان فهم جميع الخاضعين للتنظيم لديها لقوانين مكافحة غسل الأموال الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة وامتثالهم لها. نحن ملتزمون بمحاربة التمويل غير المشروع ونفخر بإنجازنا خلال مسيرتنا. ومع ذلك، نقر بأنه يجب علينا الاستمرار بالتكيف والتطور، لأن مرتكبو الجرائم المالية يتكيفون ويتطورون أيضاً.

برايان ستايرولت

الرئيس التنفيذي
سلطة دبي للخدمات المالية
سبتمبر 2019



وتود السلطة أن تستغل هذه الفرصة لشكر جميع الجهات الخاضعة لتنظيمها والتي قدمت بيانات عن طريق بيانها السنوي لمكافحة غسل الأموال على مدار الأربع سنوات الماضية والتي شاركت في عمليات تقييم المخاطر والفعاليات التوعوية التي استضفناها. ولدينا ثقة في أن المعلومات الواردة في هذا التقرير ستكون مفيدة لمجتمعنا الخاضع للتنظيم وكذلك لشركائنا الاستراتيجيين المعنيين الآخرين المشاركين في التعامل مع الجرائم المالية.

التكليف التنظيمي للسلطة

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة التنظيمية المستقلة للخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تُقدّم في أو من مركز دبي المالي العالمي، وهو منطقة مالية حرة متخصصة أنشئت لهذا الغرض في إمارة دبي. وبالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية، تتولى السلطة مسؤولية الرقابة على متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات المطبقة في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها وذلك بالتعاون مع السلطات الإتحادية الإماراتية. وتظل مخاطر الجرائم المالية على رأس الأولويات التنظيمية المهمة لدى السلطة وذلك على النحو الموضح في خطة العمل لفترة 2020/2019.

تحظى دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي ومنطقتها المالية الحرة (مركز دبي المالي العالمي) بموقع جغرافي استراتيجي يقع بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا. ولدى دولة الإمارات تاريخ حافل بوصفها مركزاً عالمياً للتجارة والنشاط المالي، نظراً لما تتمتع به من اقتصاد قوي وموقع متميز.

يجمع بين سلطة دبي للخدمات المالية (السلطة)، بوصفها السلطة الرقابية لمكافحة غسل الأموال المسؤولة عن الشركات العاملة¹ في ومن مركز دبي المالي العالمي، والجهات التنظيمية الإقليمية والدولية الأخرى النظيرة لها والسلطات الحكومية هدف مشترك في مكافحة الجرائم المالية. ويقدم هذا التقرير عن برنامج سلطة دبي للخدمات المالية لمنع الجرائم المالية لعام 2018 تحديثاً وتحليلاً جزئياً للتوجهات والمسائل التي وقفت عليها السلطة خلال عمليات الرقابة الإشرافية التي تقوم بها على الشركات العاملة من مركز دبي المالي العالمي. ويسلط هذا التقرير الضوء أيضاً على بعض الملاحظات والنتائج المهمة المستنتجة من المعلومات التي قدمتها الشركات في عامي 2017 و 2018 عن طريق البيان السنوي لمكافحة غسل الأموال. وفي نهاية عام 2018، أصبحت السلطة مسؤولة عن رقابة 491 شركة مرخصة (بما في ذلك ثلاث وكالات تصنيف ائتماني) و 611 أعمال ومهن غير مالية محددة و 16 مدققاً مسجلاً.

قامت سلطة دبي للخدمات المالية برقمنة البيانات المالية السنوية لمكافحة غسل الأموال في عام 2017، مما أدى إلى تحسن كبير في قدراتنا على تحليل البيانات في هذا المجال. وتدرك السلطة أنه يجب أن نبذل جهودنا لمكافحة الجرائم المالية ضمن إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع مجتمعنا الخاضع للتنظيم والسلطات الحكومية الأخرى والجهات التنظيمية المحلية والأجنبية وجهات إنفاذ القانون وجهات تسجيل الشركات بما فيها مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي.

¹ يجب تفسير أي إشارة إلى شركة على إنها إشارة للشخص المعني على النحو المحدد في وحدة مكافحة غسل الأموال 1-1-2 في كتيب القواعد لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

التحسينات التي أُجريت على نظام السلطة المتعلق بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب تم الاسترشاد فيها وتعزيزها بالمبادرات الرئيسية التالية:

- قيمت الحكومة الإماراتية إطار العمل المتعلق بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات في الإمارات ووضعت خطة لمعالجة أوجه القصور المحددة تضمنت إجراء تغييرات في الإطار التشريعي في الدولة. وقد أسفر هذا عن إصدار قانون اتحادي جديد لمكافحة غسل الأموال وقرارات من مجلس الوزراء فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات. ونحن ملتزمون بضمان الامتثال المستمر للقانون الاتحادي لمكافحة غسل الأموال وقرارات مجلس الوزراء.
- عملت وحدة الاستعلامات المالية الإماراتية على تعزيز إطار العمل المتعلق بالإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، والذي بدأ تطبيقه في نهاية شهر يونيو لعام 2019.
- أصدر مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي لوائح جديدة حول المستفيد الحقيقي في المركز.

كما شاركنا مع المؤسسات ذات الصلة من أجل إدراك كيفية تأثير تبني الحلول الرقمية وتكنولوجيا دفاتر السجلات الموزعة على ممارسات الشركات المتعلقة بمعرفة العميل / العناية الواجبة للعملاء. وستشكل التقنيات الجديدة جزءاً مهماً من تركيزنا الرقابي على مدار السنوات القادمة.

أجرت السلطة مراجعةً شاملةً لنظامها الخاص بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب (عن طريق عملية تقييم ذاتي) في أواخر عام 2017، وذلك لتقييم ما إذا كان نظامنا يتماشى مع المعايير الدولية التي وضعتها مجموعة العمل المالي. وفي شهري فبراير وأبريل 2018، قامت السلطة بالتشاور بشأن مقترحات للتأكد من استمرارية تماشي وحدتنا لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات (وحدة مكافحة غسل الأموال) والأحكام ذات الصلة في القانون التنظيمي الصادر عام 2004 مع هذه المعايير كما ومع أفضل الممارسات الدولية.

وفي 3 أكتوبر 2018، أقر سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب الرئيس ورئيس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم دبي، القانون المعدّل للقانون التنظيمي، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (6) لسنة 2018، الذي يعدل القانون التنظيمي الصادر عام 2004 والذي دخل حيز التنفيذ في 29 أكتوبر 2018. وهذا القانون، بالإضافة إلى التغييرات التي أُجريت على وحدة مكافحة غسل الأموال لدى السلطة، أدى إلى عدد من التغييرات المهمة في النظام التنظيمي في مركز دبي المالي العالمي. كما تعزز وحدة مكافحة غسل الأموال المحدثة من النهج التنظيمي للسلطة تجاه الكيفية التي تجري بها الشركات عملية العناية الواجبة للعملاء للتأكد من الامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي. وقد أعدت السلطة مستنداً يضم أسئلة وأجوبة ويتناول الأسئلة المطروحة الأكثر شيوعاً رداً على هذه التغييرات. ويمكن الاطلاع على هذا المستند عبر الموقع الإلكتروني للسلطة².

كيف يتطور النهج الإشرافي لمكافحة غسل الأموال

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية لديه دائماً درجة منخفضة لتحمل المخاطر (أي أنه يولي اهتماماً عالي المستوى) حينما يتعلق الأمر بمخاطر الجرائم المالية. ودرجة تحمل المخاطر لدى مجلس الإدارة تساعد على تحقيق الأولويات التنظيمية للسلطة، كما يوجه تحديد أولوية مواردنا ويؤثر على أنشطة الأعمال لدينا بدءاً من الترخيص والرقابة والإنفاذ ووصولاً لسياستنا وتنفيذ المعايير الدولية التي وضعتها مجموعة العمل المالي.

وفي عام 2018، أعادت سلطة دبي للخدمات المالية هيكل إدارة الرقابة لديها استناداً إلى النمو المستقبلي المستهدف للكيانات الخاضعة للتنظيم وتقييم التطورات العالمية والإقليمية والدولية. ويتمثل الهدف الأساسي من إعادة الهيكلة في استخدام الموارد الرقابية بشكل أكثر فعالية وكفاءة مع إضفاء المزيد من التحسينات على النهج الرقابي القائم على المخاطر الذي تتبعه سلطة دبي للخدمات المالية للتعامل مع الطبيعة والتعقيدات دائمة التغيير اللذين تتصف بهما مجموعة المخاطر ونماذج الأعمال في مركز دبي المالي العالمي. وبينما سيكون تعزيز حوكمة الشركات مسؤولية أساسية على عاتق كل فريق من فرق المخاطر، تتمثل مجالات التركيز الأساسية الثلاثة في المخاطر التحوطية ومخاطر ممارسة الأعمال، التي تنطوي على مخاطر الجرائم المالية، والمخاطر التشغيلية ومخاطر تكنولوجيا الأعمال.

ومع إعادة هيكلة إدارة الرقابة، أصبح فريق مكافحة الجرائم المالية مسؤولاً الآن عن مراقبة مخاطر الجرائم المالية. ويشمل هذا مراجعة مخاطر الجرائم المالية لدى جميع الكيانات الخاضعة للرقابة، وليس فقط شركات فردية أو مجموعات شركات بعينها. وتشمل هذه الكيانات أيضاً الأعمال والمهنة غير المالية المحددة والمدققين المسجلين في مركز دبي المالي العالمي. ومنذ عام 2014، حصلت السلطة على معلومات تتعلق بمكافحة غسل الأموال مقدمة من المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة التابعة لها عن طريق بيانات مالية سنوية لمكافحة غسل الأموال والتي تشكل جزءاً من النهج القائم على المخاطر المتعلق بالرقابة، فضلاً عن جهودنا في مجال الرقمنة. ومنذ عام 2017، قُدمت هذه البيانات عن طريق بوابة إلكترونية، مما مكّن السلطة من إجراء تحليل أكثر دقة لهذه المعلومات.

ونتيجةً لعملية إعادة الهيكلة، عززت السلطة نهجها القائم على المخاطر للرقابة على مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات للتأكد من أنها قادرة على توجيه مواردها بشكل أكثر فعالية نحو الشركات والقطاعات التي تشكل أعلى مخاطر كامنة للجرائم المالية. كما تستخدم السلطة مجموعة من البيانات والمعلومات لوضع النهج الرقابي. ويشمل هذا التقييم الوطني الإماراتي للمخاطر وتقييم السلطة للمخاطر القطاعية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعلومات المتحصل عليها من البيانات المالية السنوية لمكافحة غسل



الأموال. وتتسق مجالات التركيز الأساسية لدى السلطة مع المخاطر المحددة في التقييم الوطني الإماراتي للمخاطر وتقييم السلطة للمخاطر القطاعية. كما تحرص السلطة على التأكد من الامتثال بشكل جيد لقواعد مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات من قبل جميع الشركات الخاضعة للرقابة.

وحدثت السلطة أيضاً الأسئلة الشائعة على موقعها الإلكتروني لأغراض المعلومات العامة وذلك استناداً إلى التعليقات التي تلقتها السلطة بشأن الورقة الاستشارية رقم 120 «التغييرات المقترحة لنظام مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لدى سلطة دبي للخدمات المالية» والمنشورة في أبريل 2018. وستواصل السلطة تحديث موقعها الإلكتروني متى ارتأت أن هذا قد يكون مفيداً للشركات.

نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على تقييم المخاطر للرقابة

ويوضح القسم التالي النتائج التي توصلت إليها السلطة من عمليات تقييم المخاطر التي تُركز على مكافحة غسل الأموال والتي أُجريت في عام 2018 للشركات المرخصة والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

النتائج العامة من عمليات تقييم المخاطر المستهدفة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال للشركات المرخصة

قام فريق مكافحة الجرائم المالية في عام 2018 بتنفيذ عمليات تقييم المخاطر المستهدفة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. وقد أُجريت هذه الزيارات إلى جانب عمليات تقييم دورية أخرى للمخاطر، والتي أُجرتها فرق رقابية أوسع وشملت تقييماً للأنظمة والضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات لدى الشركات في بعض الحالات. وقد أشارت السلطة إلى أن الأنظمة والضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات لدى أغلب الشركات المرخصة التي جرت زيارتها أُعتبر أنها كافية وملائمة. مع عدم الوقوف على أي نقاط ضعف جوهرية. ومع ذلك، بالنسبة لعدد من الشركات التي جرت زيارتها، تضمن التقرير النهائي ملاحظات حول المزيد من التحسينات المحتملة لعملية تقييم المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال للأعمال لتأخذها الإدارة العليا لدى الشركات المرخصة بعين الاعتبار. كما أشارت السلطة إلى تحسينات فيما يتعلق بالعناية الواجبة والعناية الواجبة المعززة للعملاء. وإلى جانب ذلك، وجدت السلطة تحسينات في توثيق مصادر الثروات ومصادر الأموال لدى الشركات التي جرى سابقاً الوقوف على أوجه قصور لديها.

النتائج العامة من عمليات تقييم المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال للأعمال والمهن غير المالية المحددة

في الربع الأخير من عام 2017، عززت السلطة نهجها الرقابي تجاه الأعمال والمهن غير المالية المحددة ليشمل عمليات تقييم المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. وأجرت السلطة في عام 2018 عمليات تفتيش لعدد 30 من الأعمال والمهن غير المالية المحددة. وإجمالاً، وجدت السلطة أن أغلب الجهات لا تمثل امتثالاً كاملاً لوحدة مكافحة غسل الأموال في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية. وتضمنت مجالات أوجه القصور تقييم المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال للأعمال وموارد مكافحة غسل الأموال والمراقبة المستمرة للعملاء. وبوجه عام، يُعتبر مستوى إدراك مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب أقل تقدماً بكثير بين الأعمال والمهن غير المالية المحددة مقارنةً بالشركات المرخصة والمدققين المسجلين. وفي حين أن بعض الجهات يبدو أنها تدرك بالفعل مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب وأن لديها ضوابط ملائمة وكافية للحد منها، فمستوى الإدراك متفاوت بين جميع قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة. وستواصل السلطة تقديم

ينعكس قلقنا المتزايد فيما يتعلق بنشاط غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو خروقات عقوبات الأمم المتحدة على ممارسات الترخيص والرقابة التي تنفذها السلطة. عندما تقدم مؤسسة محتملة طلباً للترخيص من جانب السلطة، فإن فريق الترخيص ينظر في عدد من العوامل الرئيسية مثل منطقة إختصاص مقدم الطلب، ونموذج عمله وملاءمة وصلاحيه مسؤولي الرقابة لديه والمستفيدين الحقيقيين لديه وإدارته العليا والكيانات ذات الصلة به. وبمجرد منحه الترخيص، تُجري السلطة فحصاً مستمراً للمستفيدين الحقيقيين / ومسؤولي الرقابة والإدارة العليا للمؤسسة المالية. وبعد الحصول على ترخيص، تتبع سلطة دبي للخدمات المالية نهجاً رقابياً قائماً على المخاطر للإشراف على الكيانات المرخصة. وتتكون الرقابة من تقييمات ميدانية للمخاطر ومراقبة مستمرة للبيانات المالية والتنظيمية. ويسلط إطار الرقابة لدى السلطة الضوء على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع تقييمات المخاطر. ويتم تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى فعالية إدارة المخاطر كجزء من جميع تقييمات المخاطر الميدانية. كما أن خطط تخفيف المخاطر تُتبع وتنفذ على النحو المطلوب.

مراجعات مكافحة غسل الأموال المستهدفة

تتمثل إحدى الركائز الأساسية لبرنامج سلطة دبي للخدمات المالية لمنع الجرائم المالية في إجراء عمليات المراجعة التي تركز على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستهدفة. وتنطوي عمليات المراجعة هذه على القيام بعمل رقابي أكثر شمولاً على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لاسيما فيما يتعلق بالشركات عالية التأثير. وتتضمن عمليات المراجعة مجالاً واسعاً من نقاط التواصل والتفاعل بما في ذلك القيام بزيارات ميدانية وإجراء مراجعات موضوعية وعقد اجتماعات مع الإدارة العليا والقيام بزيارات للشركات لمعالجة مخاوف وتحديات معينة. وتُجرى عمليات المراجعة هذه للتأكد من أن الشركات قد وقفت على المخاطر المحددة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب وبالعقوبات التي تواجهها أعمالها ومن أنها قد نفذت ضوابط ملائمة للتخفيف من تلك المخاطر.

ويُشار بوجه عام للزيارات الميدانية المستهدفة لمكافحة غسل الأموال بعمليات تقييم المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وهي عبارة عن عمليات تقييم شاملة لتقييم إطار عمل منع الجرائم المالية لدى إحدى الشركات. ويمكن أن تكون جزءاً من زيارات ميدانية رقابية أوسع نطاقاً أو يمكن إجراؤها على أساس مستقل. وعمليات تقييم المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال مقسمة بوجه عام إلى مرحلتين؛ المرحلة الأولى هي مراجعة مكتبية تليها زيارة ميدانية تشمل مراجعة متعمقة لملفات العملاء المختارين مسبقاً.

نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على تقييم المخاطر للرقابة

وفي عام 2018، أجرت السلطة مراجعة قطاعية لقطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في قطاع المحاسبة وعلى ضوابط مخاطر الجرائم المالية التي تطبقها حفنة من الجهات في هذا القطاع. وقد حددت المراجعة الموضوعية للقطاع المحاسبي الأنشطة المجراة في سياق الخدمات التي تقدمها الشركات للعملاء والمخاطر التي تشكلها هذه الأنشطة ومن ثم أجرت تقييماً لجودة الأنظمة والضوابط التي تستخدمها الشركات في القطاع المحاسبي لمواجهة المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب. وسنشارك نتائج هذه المراجعة الموضوعية مع القطاع المحاسبي.

الفعاليات التوعوية

تواصل السلطة الانخراط في الصناعة المالية عن طريق سبل التواصل والحوار. ففي فبراير 2018، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية فعالية توعوية بخصوص الأعمال والمهنة غير المالية المحددة لمناقشة التغييرات المقترحة على نظام مكافحة غسل الأموال. وفي فبراير 2018، شارك فريق مكافحة الجرائم المالية في الجلسة التوعوية السنوية حول التدقيق المالي التي تناولت التحديث الذي تم إجراؤه على عملية الإعداد للتقييم المشترك القادم لمجموعة العمل المالي في عام 2019.

وفي يونيو 2018، كجزء من الجلسة التوعوية السنوية حول الرقابة، قُدمت للشركات تحديات عامة وكذلك تفاصيل عن النتائج الرئيسية التي توصلنا إليها من خلال البيانات السنوية لمكافحة غسل الأموال لعام 2017. فضلاً عن ذلك، أشركت سلطة الخدمات المالية الحضور لفهم الأساس المنطقي وراء ما تم عرضه من اتجاهات. وفي نوفمبر 2018، عُقدت جلسة توعوية حول ترخيص السلطة وقدم فريق مكافحة الجرائم المالية عرضاً عن التغييرات الأخيرة في وحدة مكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى تحديث آخر حول التجهيزات للتقييم المشترك لمجموعة العمل المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تعقد سلطة دبي للخدمات المالية منذ عام 2015 جلسات توعوية سنوية حول الرقابة لكافة الجهات المعنية. وقد تضمنت الجلسات بشكل دائم جلسة مخصصة حول مخاطر الجرائم المالية والتي يقوم خلالها عدد من العاملين بالسلطة إلقاء الضوء على المخاطر الحالية والمحتملة.

التعليقات والتوجيهات الملائمة والكافية للأعمال والمهنة غير المالية المحددة بشأن الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات من أجل تحسين مستوى الامتثال لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب، ومقاومة المحاولات التي يقوم بها المجرمون للعبث بالقطاعات المالية وقطاعات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وبالأخص في القطاعات الأكثر عرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

عمليات مراجعة مكافحة غسل الأموال لملفات العملاء المستهدفة

تجري سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً عمليات مراجعة لملفات العملاء كجزء من برنامجها لمنع الجرائم المالية. وتشير عمليات مراجعة ملفات العملاء بوجه عام إلى القيام بزيارات ميدانية للتأكد من أن الشركات نفذت التزاماتها المتعلقة بالعناية الواجبة للعملاء (عند ضم العملاء وعلى أساس مستمر) وذلك بالتماشى مع متطلبات السلطة لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب. وقد تحدثت عمليات المراجعة هذه بعد إصدار التراخيص وعندما تضم أحد الكيانات عدداً كافياً من العملاء أو في سياق عملية المراقبة التي تجرى في إطار برنامج سلطة دبي للخدمات المالية لمنع الجرائم المالية.

وفي عام 2018، وجد في عدد من عمليات المراجعة لملفات العملاء مجالات تحسين تتعلق بإطار عمل تقييم المخاطر المتعلقة بالعملاء وتنفيذ متطلبات العناية الواجبة للعملاء في مرحلة ضم العملاء وبشكل مستمر. ولقد اغتتمنا فرص التحسين هذه من خلال اتخاذ تدابير تصحيحية في كل مؤسسة على حدة.

عمليات المراجعة القطاعية والموضوعية

في عام 2018، نشرت السلطة خطاباً موجهاً لكبار المسؤولين التنفيذيين يوضح نتائج المراجعة الموضوعية للجرائم المالية التي أجرتها في عام 2017. وركزت المراجعة الموضوعية على الشركات المرخصة وأجرت تقييماً لعدد من المجالات الأساسية مثل: كيف تجري الشركات تقييم المخاطر المتعلقة بالأعمال لديها ومدى فعالية عمليات العناية الواجبة للعملاء المستمرة بما في ذلك مراقبة المعاملات وعملية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة وجودتها. وعلى نحو مماثل لنتائج عمليات تقييم المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، أظهرت النتائج أن أكثر من نصف الكيانات الخاضعة لعملية المراجعة تحتاج إلى إجراء تحسينات لعملية تقييم المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال للأعمال بما في ذلك المشاركة الأكثر تفاعلية من الإدارة العليا في عملية التقييم. ويمكن العثور على نتائج المراجعة الموضوعية [هنا](#)³.

نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على تقييم المخاطر للرقابة

التحقيقات

خلال عام 2018، واصل فريق إدارة التنفيذ التابع لسلطة دبي للخدمات المالية إعطاء الأولوية للقضايا التي تعاملت مع مخاطر الجرائم المالية تماشياً مع مستوى تقبل مجلس إدارة السلطة لتحمل المخاطر. وقد قدم فريق التنفيذ، ضمن إختصاصه، يد العون إلى السلطات بالإمارات العربية المتحدة وهيئات التنظيم الأخرى فيما يتعلق بالمسائل الجارية بمناطق الاختصاص الخاصة بهم.

تحديثات عامة

استفسارات عن مكافحة غسل الأموال: في الأول من يناير 2018، طلبت سلطة دبي للخدمات المالية من جميع الشركات تقديم الاستفسارات حول مكافحة غسل الأموال من خلال نموذج اتصال الشركة الخاضعة للرقابة. يسمح تقديم الطلبات عبر الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية تحليل جميع المسائل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتحديد المجالات التي تتطلب إرشادات إضافية.

تحسينات الموقع الإلكتروني: تم إجراء تحسينات عام 2018 على المعلومات حول مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب والعقوبات المتاحة على موقع السلطة وتظل هذه التحسينات مستمرة في عام 2019.



البيان المالي السنوي لمكافحة غسل الأموال



في يوليو 2013، قدمت السلطة نموذج البيان المالي السنوي لمكافحة غسل الأموال (بيان مكافحة غسل الأموال) لكافة الشركات المرخصة وغالبية قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة⁴. تم وضع الهيكل الكلي لبيان مكافحة غسل الأموال بما يعكس الأحكام والالتزامات ذات الصلة بالشركات المنصوص عليها في وحدة مكافحة غسل الأموال في كتيب قواعد السلطة. في البداية، كان بيان مكافحة غسل الأموال بياناً سردياً بطبيعته مما تطلب من الشركات إدراج نماذج عملية تُظهر كيفية امتثالها للالتزامات المفروضة عليها بموجب وحدة مكافحة غسل الأموال. استخدمت السلطة المعلومات الواردة في بيان مكافحة غسل الأموال لتعزيز فهمها لنشاط ومخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا القطاع في مركز دبي المالي العالمي.

في يوليو 2017، قدمت السلطة بوابة إلكترونية تُمكن الشركات من تقديم تقارير تنظيمية عبر الإنترنت. لقد كان هذا التغيير استجابةً للتزايد الكبير في عدد عمليات تقديم الشركات للطلبات عبر الإنترنت عاماً تلو الآخر، وجزءاً من الجهود المبذولة لتحسين وتعزيز طريقة تفاعل سلطة دبي للخدمات المالية مع مجتمعها الخاضع للتنظيم. إن طرح بيان مكافحة غسل الأموال عبر الإنترنت يساعد السلطة على جمع البيانات على نحو أكثر كفاءة وبمكناها من تعميم الاتجاهات السائدة في القطاع وبين فئات الشركات. وهذا يساعد السلطة على تحقيق الامتثال للمعايير العالمية لمكافحة الجرائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي عرض بيان مكافحة غسل الأموال عبر الإنترنت إلى تمكين الشركات من مراجعة وحفظ إجاباتهم لتقديم طلبات دقيقة. تم تصميم النموذج أيضاً لتخصيص أسئلة إضافية وفقاً لإجابات الشركات. تم إجراء مزيد من التحسينات في عام 2018 على بيان مكافحة غسل الأموال عبر الإنترنت.

يتطلب بيان مكافحة غسل الأموال الجديد عبر الإنترنت من الشركات إجراء تقييم ذاتي للمتطلبات الواردة في وحدة مكافحة غسل الأموال وإقرار مستوى امتثال الشركة. لا تزال البيانات النوعية الرئيسية جزءاً من الهيكل. تسمح الصيغة الجديدة للبيان لسلطة دبي للخدمات المالية باللقاء نظرة شاملة على نشاط ومخاطر مكافحة غسل الأموال لجميع الشركات الخاضعة لرقابة مركز دبي المالي العالمي في وقت معين. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الصيغة الجديدة إنذاراً مبكراً لفريق مكافحة الجرائم المالية حتى يتمكن من مراجعة المؤشرات الخطيرة الناتجة عن بيان مكافحة غسل الأموال والمتابعة مع الشركة المعنية.

تعتبر المعلومات الواردة في بيان مكافحة غسل الأموال جزءاً من عملية تقييم المخاطر المكتبية والتي تجري قبل الزيارة الميدانية لتقييم المخاطر. علاوة على ذلك، يساعد بيان مكافحة غسل الأموال في عملية الاختيار وتحديد الأولوية بين الشركات لإجراء زيارات ميدانية لتقييم المخاطر.

البيان المالي السنوي لمكافحة غسل الأموال

تحليل البيان السنوي لمكافحة غسل الأموال

أحد الأهداف الرئيسية لهذا التقرير هو مشاركة ما توصلت إليه السلطة من نتائج وتسايط الضوء على بعض النتائج الرئيسية المستقاة من بيانات مكافحة غسل الأموال السنوية على مدار العامين الماضيين. سنستمر في تطوير هذه الأداة للسماح لنا بتقييم امتثال الشركات للالتزامات مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب والعقوبات.

خلال فترة التقرير المنتهية في سبتمبر 2018، لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن 98% من الشركات انتهت بيانات مكافحة غسل الأموال في الوقت المحدد، لقد منحتنا بيانات مكافحة غسل الأموال نظرة ثاقبة في المجالات التالية:

1. تقييم مخاطر أعمال مكافحة غسل الأموال

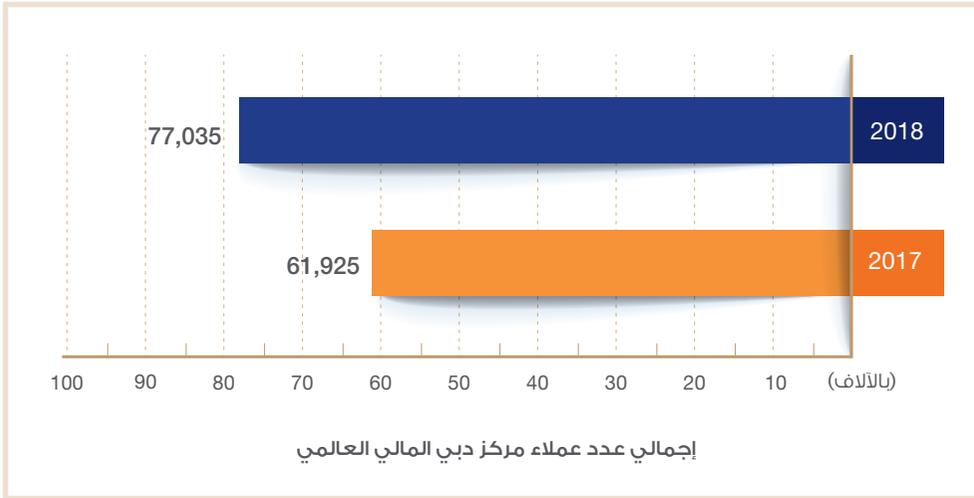
أقرت غالبية الشركات بأن الإدارة العليا كانت راضية عن قيامها بتقييم مخاطر عمل الشركات في مجال مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب وفقاً لقواعد مكافحة غسل الأموال التي وضعتها السلطة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعكس النتائج المستخلصة من زيارات تقييم المخاطر والمراجعات الموضوعية - وفقاً لما تمت مناقشته في النتائج الكلية المستقاة من أقسام تقييمات المخاطر، وهو ما يُعد إحدى نقاط التركيز لسلطة دبي للخدمات المالية وسنستمر في رصد هذا الجانب من التقديمات.

2. أنواع العملاء

زودت بيانات مكافحة غسل الأموال السلطة بمعلومات عن عدد العملاء وأنواعهم وما إذا كان قد تم تصنيفهم كأشخاص سياسيون ممثلو المخاطر.

في عام 2018، أبلغت الشركات بأن إجمالي عدد علاقات العملاء هو 77,035، وهذا يمثل زيادة بنسبة 24,4% في عدد العملاء مقارنةً بعام 2017. تجدر الإشارة إلى أنه خلال نفس الفترة، ارتفع عدد الشركات بنسبة 5% تقريباً، وهو ما يشير إلى تحقيق نمو وعمق أكبر في الشركات⁵. أبلغت الشركات أيضاً أن 44% من العملاء غير مقيمين⁶ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

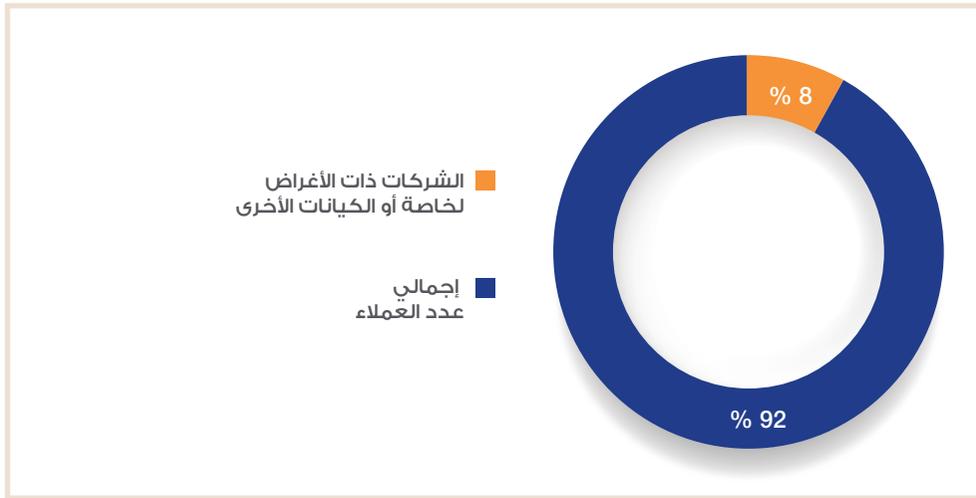
عدد العملاء



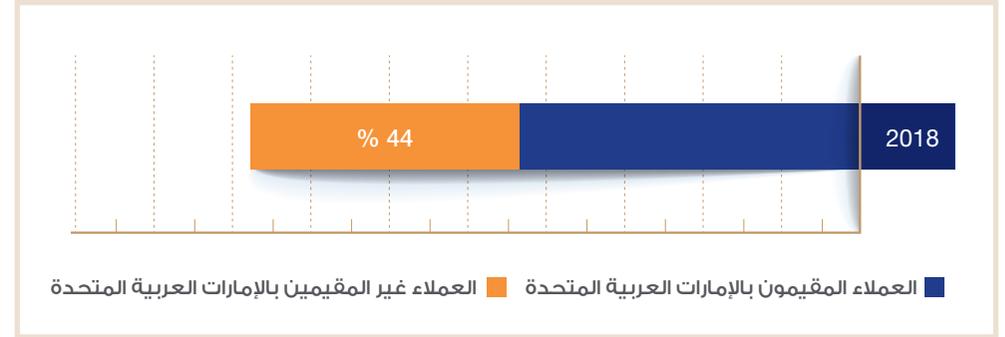
البيان المالي السنوي لمكافحة غسل الأموال

سجلت بيانات مكافحة غسل الأموال كذلك معلومات عن عدد العملاء من صناديق الائتمان والشركات ذات الأغراض الخاصة والكيانات الأخرى المالكة لأصول الأفراد. في عام 2018، شكلت هذه النوعية من العملاء 8% من إجمالي عدد العملاء.

عدد العملاء من الشركات ذات الأغراض الخاصة أو الكيانات الأخرى المالكة لأصول الأفراد

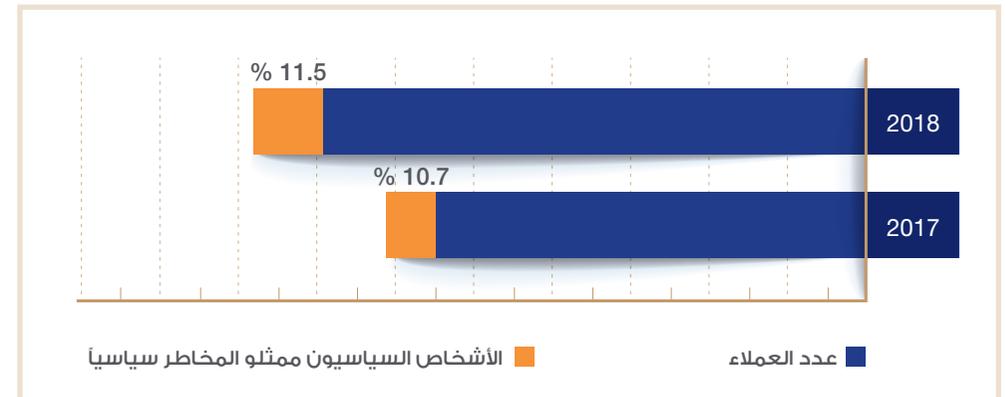


النسبة المئوية للعملاء من غير المقيمين في الإمارات العربية المتحدة



تناولت بيانات مكافحة غسل الأموال معلومات عن عدد العملاء الذين يتم تصنيفهم كأشخاص سياسيين ممثلو المخاطر⁷. في عام 2017، بلغت نسبة الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر 10,7% من عدد العملاء، بينما أشارت السلطة إلى أن هذه النسبة قد زادت في 2018 لتصل إلى 11,5%. وقد تبدو هذه الأرقام مرتفعة، غير أننا نرى أنها تتوافق مع كون مركز دبي المالي العالمي مركزاً للمؤسسات والشركات الكبيرة.

النسبة المئوية للعملاء المصنفين بأنهم أشخاص سياسيون ممثلو المخاطر

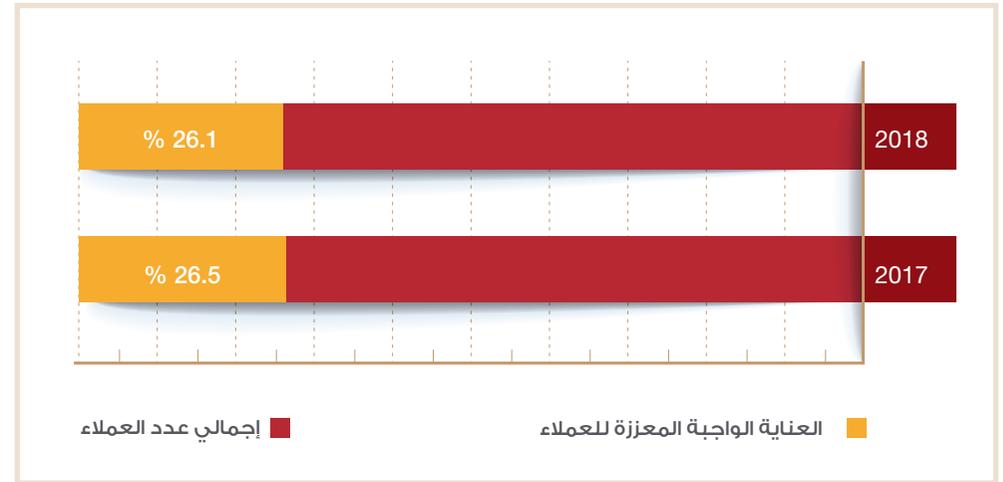


البيان المالي السنوي لمكافحة غسل الأموال

3. العناية الواجبة للعملاء

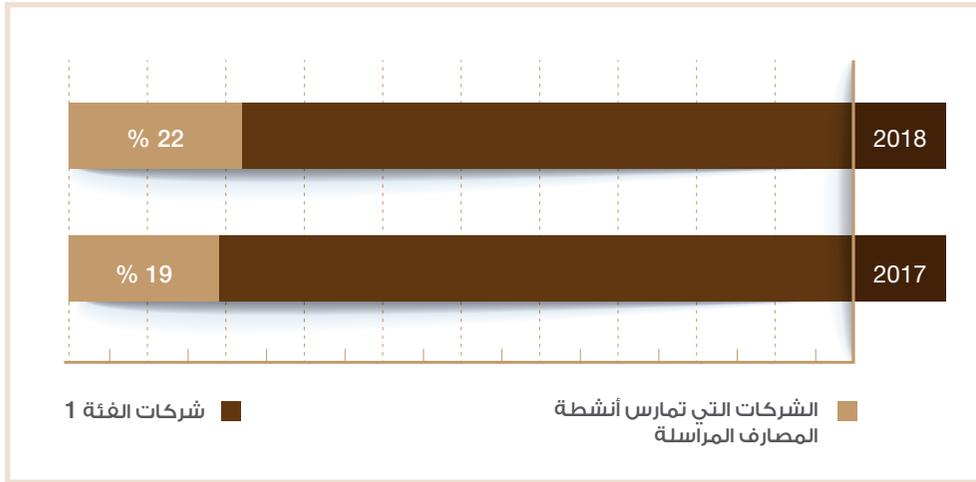
قدمت بيانات مكافحة غسل الأموال كذلك معلومات عن عدد العملاء الخاضعين لإجراءات العناية الواجبة المعززة. كان من الملاحظ أن العدد الكلي للعملاء الخاضعين لإجراءات العناية الواجبة المعززة ظل ثابتاً خلال عامي 2017 و 2018.

عدد العملاء الخاضعين للعناية الواجبة المعززة



4. أعمال المصارف المراسلة

الشركات التي تمارس أنشطة المصارف المراسلة

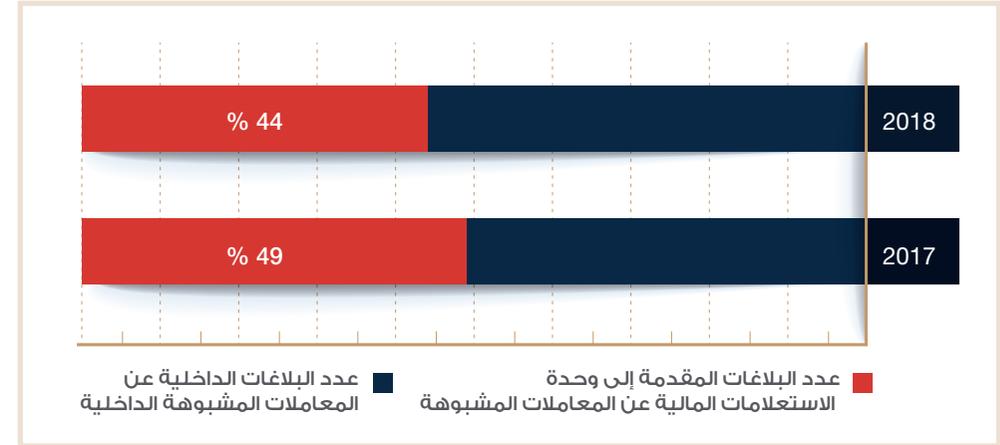


مارست 22% من الشركات المرخصة ضمن قطاع البنوك لدى مركز دبي المالي العالمي خلال عام 2018 أنشطة المصارف المراسلة. تشير السلطة أن هذه النسبة تمثل 7 شركات مرخصة وتعكس زيادة طفيفة في النسبة المئوية للشركات المرخصة التي تمارس نشاط المصارف المراسلة منذ عام 2017.

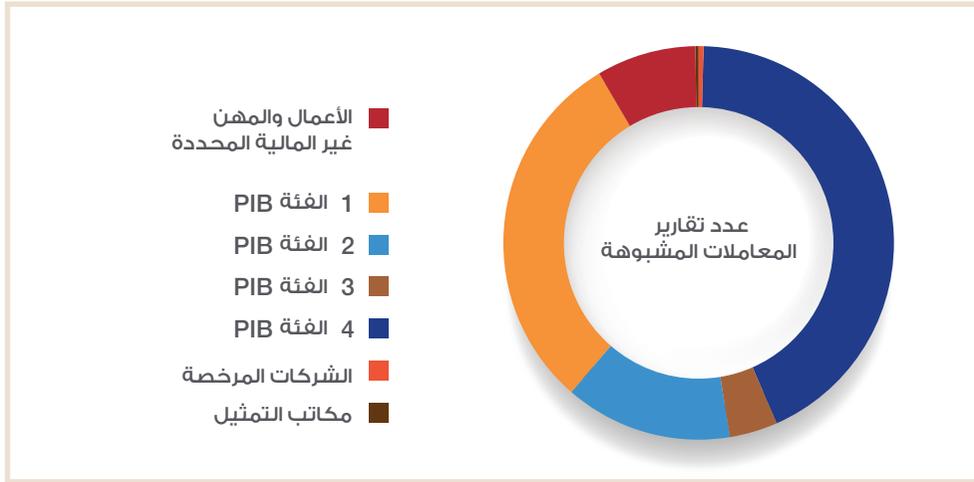
البيان المالي السنوي لمكافحة غسل الأموال

5. تقارير المعاملات المشبوهة

رفع تقارير المعاملات المشبوهة خلال عامي 2017 و2018



الإبلاغ عن تقارير المعاملات المالية المشبوهة وفقاً لفئة الشركة



لغرض فهم واستيعاب مصادر البلاغات عن تقارير المعاملات المالية المشبوهة، قامت السلطة بتعزيز بيان مكافحة غسل الأموال لعام 2018 ليتضمن بيانات حول مصدر البلاغات عن المعاملات المالية المشبوهة. استناداً إلى تحليلنا، تحدثت البلاغات نتيجة لما يلي:

رقابة المعاملات	40%
التصعيد من قبل أحد أعضاء فريق العمل	35%
المراجعات الدورية	9%
المراجعات المتخصصة/ أخرى	16%

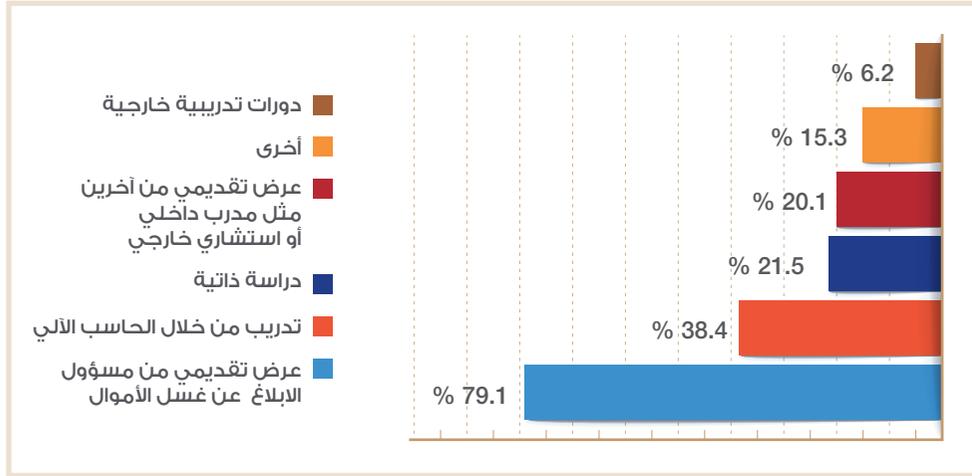
ينعین على جميع الشركات تقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة لوحدة الاستعلامات المالية بالإمارات العربية المتحدة، كما هو مطلوب بموجب القاعدة (c) 13,3,1 من وحدة مكافحة غسل الأموال في كتاب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية والتشريع الاتحادي لمكافحة غسل الأموال. من أجل ضمان وفاء الشركات بالتزاماتها، تطلب سلطة دبي للخدمات المالية من جميع الشركات تقديم إحصائيات لمساعدة سلطة دبي للخدمات المالية على مراقبة مدى التزامها.

استناداً إلى التحليل الذي أجريناه، تلاحظ سلطة دبي للخدمات المالية أن عدد البلاغات الداخلية عن المعاملات المالية المشبوهة ارتفع بنسبة 41% عن عام 2017، كما تشير السلطة إلى أن عدد البلاغات المقدمة إلى وحدة الاستعلامات المالية بشأن المعاملات المشبوهة قد زاد بنسبة 29% تقريباً. أظهرت المراجعة الإضافية لقطاعات الشركات التي تقدمت ببلاغات عن تقارير المعاملات المشبوهة أن 95% من البلاغات المقدمة إلى وحدة الاستعلامات المالية مقدمة من قبل الشركات المرخصة. يوفر الرسم البياني أدناه تفصيلاً للبلاغات المقدمة عن المعاملات المشبوهة وفقاً لفئات الشركة.

يتم رفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستعلامات المالية وحدها، غير أن سلطة دبي للخدمات المالية تجمع المعلومات اللاحقة بصورة إجمالية.

البيان المالي السنوي لمكافحة غسل الأموال

تكرار التدريب على مكافحة غسل الأموال



تختلف وسائل التدريب على مكافحة غسل الأموال من شركة لأخرى؛ فأغلب الشركات تقدم هذا النوع من التدريب من خلال عرض تقديمي يقدمه مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، بينما يستخدم آخرون طرق مختلفة وهناك بعض الشركات التي توفر التدريب لموظفيها باستخدام أكثر من مصدر. ومن بين الطرق الأخرى للتدريب جلسات الحوار التي تعقدتها سلطة دبي للخدمات المالية والمنتديات أو ورش العمل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وكذلك التدريب لدى إحدى الشركات بالمجموعة.

8. عملية رصد المعاملات

عرضت بيانات مكافحة غسل الأموال معلومات عن أسلوب الشركات في مراقبة المعاملات التي يجريها العملاء. لقد لاحظنا أنه في عام 2018، استخدم 36% من الشركات النظام اليدوي. وقد يُمثل ذلك تخوفاً، غير أنه نظراً لطبيعة المركز التي تتمثل في التعامل مع كبرى المؤسسات، فإن هناك عدد من الشركات لديها عدد قليل من العملاء والمعاملات. ويعتبر هذا الأمر بمثابة نقطة للتركيز بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية، حيث ستستمر في رصد هذه التقديمات.

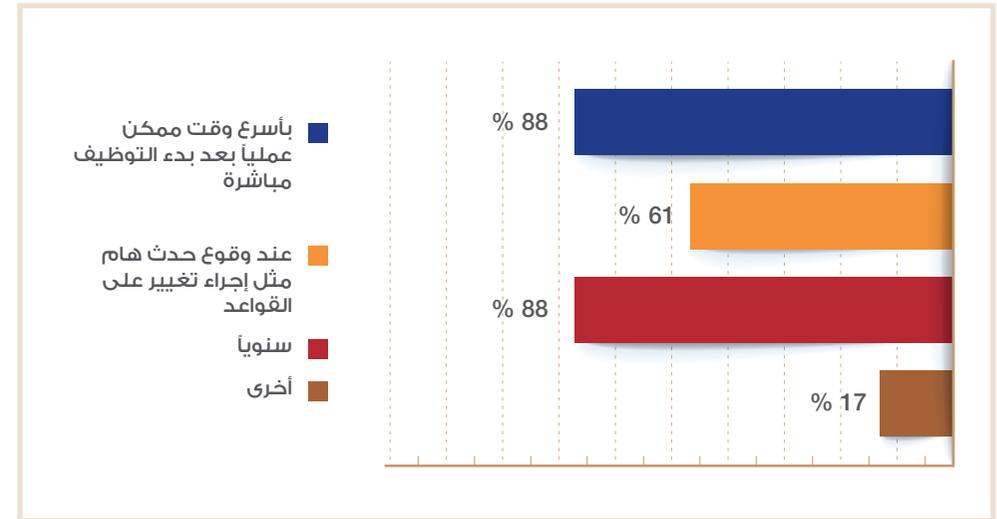
6. الامتثال للالتزامات المحلية والدولية

أشارت بيانات مكافحة غسل الأموال أن الإدارات العليا في جميع الشركات كانت راضية عن امتلاكها لأنظمة وضوابط لمراقبة القرارات أو العقوبات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحكومة الإمارات والدوائر الحكومية في الإمارات والبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ووحدة الاستعلامات المالية ووكالات تطبيق القانون في الإمارات العربية المتحدة وسلطة دبي للخدمات المالية بشكل مستمر. كما شعرت هذه الشركات بمزيد من الرضا لامتلاكها أنظمة وضوابط لمراقبة النتائج التي تصدرها مجموعة العمل المالي بشكل دائم.

7. التدريب على مكافحة غسل الأموال

توفر غالبية الشركات في مركز دبي المالي العالمي لموظفيها عند بداية عملهم تدريباً على مكافحة غسل الأموال ويستمر التدريب بعد ذلك بشكل سنوي. كم أن ثلثي الشركات وفرت التدريب لموظفيها عند إجراء أمر هام، مثل إجراء تغييرات على القواعد.

تكرار التدريب على مكافحة غسل الأموال



أولويات سلطة دبي للخدمات المالية بشأن مكافحة الجرائم المالية لعام 2019-2020

- التقييم المشترك لمجموعة العمل المالي بدولة الإمارات العربية المتحدة
- الرقابة القائمة على المخاطر للشركات المرخصة والأعمال والمهنة غير المالية المحددة
- البيان السنوي لمكافحة غسل الأموال
- تقييمات المخاطر القائمة على مكافحة غسل الأموال
- المراجعات القطاعية والمواضيعية
- إجراء تغييرات على قواعد مكافحة غسل الأموال
- مراقبة الامتثال للعقوبات

ستظل مكافحة الجرائم المالية تحظى بأولوية رقابية رئيسية لدى سلطة دبي للخدمات المالية حيث سنواصل مراجعة النهج الذي نتبعه في الإشراف على مكافحة غسل الأموال بالاستعانة بمصادر متعددة للمعلومات لتحسين الطريقة المتبعة في تنفيذ أعمالنا بشكل أكبر. وبالنظر إلى مشاركتنا في التقييم المشترك لمجموعة العمل المالي الذي سنقدم عليه الإمارات العربية المتحدة، تأخذ سلطة دبي للخدمات المالية في الاعتبار النتائج ذات الصلة المستقاة من تقرير التقييم المشترك لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أبرزت خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية 2020/2019 ما قمنا بإجرائه من عمليات مراجعة مواضيعية لمخاطر الجرائم المالية. وبفضل التحسينات التي تمت مؤخراً على دليل قواعد مكافحة غسل الأموال، نقترح مراجعة امتثال أعمال المصارف والمراسلة والعقوبات، وهو ما تم اقتراحه أيضاً نظراً لأن غالبية الشركات قد أقرت بأن لديها أطر عمل مناسبة للامتثال للعقوبات كما أشارت الخطة إلى أن عدد البلاغات المقدمة إلى سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بالعقوبات قد انخفض. إننا نتوقع أن نبدأ هذا العمل في بداية عام 2020.

على المستوى القطاعي، ستواصل سلطة دبي للخدمات المالية تقييم القطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر خطورة للتحقق من امتثالها للالتزامات مكافحة غسل الأموال تماشياً مع مرسوم قانون التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة. يظل تخفيف المخاطر والحفاظ على إطار عمل قوي لمكافحة غسل الأموال في طليعة ما نقوم به في سلطة دبي للخدمات المالية، وكذلك التقييم المستمر لقواعدنا للتأكد من ملائمتها وقابليتها للتطبيق في الشركات الخاضعة لتنظيمنا وأنها توفر الحماية للمستثمرين والمستهلكين في الإمارات العربية المتحدة. وسنواصل التشاور مع الشركات التي نتولى الإشراف عليها بشأن أي تغييرات محتملة على قواعدنا.

سنواصل العمل مع جميع الجهات المعنية المحلية والدولية، في كل من القطاعين العام والخاص، كجزء من جهود الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الجرائم المالية وتحسين قدراتها لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما ستواصل سلطة دبي للخدمات المالية تسخير جميع الآليات الرقابية لديها للوقوف على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مركز دبي المالي العالمي واستيعابها، كما ستستخدم أدوات متعددة للوقوف على مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخفيفها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المراجعات المكتبية والزيارات الميدانية لتقييم المخاطر والمراجعات الموضوعية والالتزامات الإبلاغ مثل تقارير مكافحة غسل الأموال السنوية.